



المعهد القومى لملكية الفكرية

The National Institute of Intellectual Property
Helwan University, Egypt

المجلة العلمية لملكية الفكرية وإدارة الابتكار

دورية نصف سنوية محكمة يصدرها

المعهد القومى لملكية الفكرية

جامعة حلوان

الكتاب الأول

ديسمبر ٢٠١٩

الهدف من المجلة:

تهدف المجلة العلمية للملكية الفكرية وادارة الابتكار إلى نشر البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجال الملكية الفكرية بشقيها الصناعي والأدبي والفنى وعلاقتها بادارة الابتكار والتنمية المستدامة من كافة النواحي القانونية والاقتصادية والادارية والعلمية والأدبية والفنية.

ضوابط عامة:

- تعبّر كافة الدراسات والبحوث والمقالات عن رأى مؤلفيها ويأتي ترتيبها بالمجلة وفقاً لإعتبارات فنية لا علاقة لها بالقيمة العلمية لأى منها.
- تنشر المقالات غير المحكمة (أوراق العمل) في زاوية خاصة في المجلة.
- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب الجديدة والدوريات.
- تنشر المجلة التقارير والبحوث والدراسات الملتقاه في مؤتمرات ومنتديات علمية والنشاطات الأكademie في مجال تخصصها دونما تحكيم في أعداد خاصة من المجلة.
- يمكن الاقتباس من بعض مواد المجلة بشرط الاشارة إلى المصدر.
- تنشر المجلة الأوراق البحثية للطلاب المسجلين لدرجتي الماجستير والدكتوراه.
- تصدر المجلة محكمة دورية نصف سنوية.

آلية النشر في المجلة:

- تقبل المجلة كافة البحوث والدراسات التطبيقية والأكademie في مجال حقوق الملكية الفكرية بكافة جوانبها القانونية والتكنولوجية والاقتصادية والادارية والاجتماعية والثقافية والفنية.
- تقبل البحوث باللغات (العربية والإنجليزية والفرنسية).
- تنشر المجلة ملخصات الرسائل العلمية الجديدة، وتعامل معاملة أوراق العمل.
- يجب أن يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه إلى جهة أخرى حتى يأتيه رد المجلة.
- يجب أن يلتزم الباحث باتباع الأسس العلمية السليمة في بحثه.
- يجب أن يرسل الباحث بحثه إلى المجلة من ثلاثة نسخ مطبوعة، وملخص باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية، في حدود ١٢ - ٨ سط، ويجب أن تكون الرسوم البيانية والإيضاحية مطبوعة وواضحة، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية Soft Copy، ونوع الخط Romanes Times New ١٤ للعربي، و١٢ للإنجليزي على B5 (ورق نصف ثمانيات) على البريد الإلكتروني: [yngad@niip.edi.eg](mailto:ymgad@niip.edi.eg)
- ترسل البحوث إلى محكمين متخصصين وتحكم بسرية تامة.
- في حالة قبول البحث للنشر، يلتزم الباحث بتعديلاته ليتناسب مع مقترنات المحكمين، وأسلوب النشر بالمجلة.

مجلس إدارة تحرير المجلة	
أ.د. ياسر محمد جاد الله محمود أستاذ الاقتصاد والملكية الفكرية وعميد المعهد القومي للملكية الفكرية (بالتكليف) - رئيس تحرير المجلة	
أ.د. أحمد عبد الكريم سالمة أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق بجامعة حلوان ومستشار العلمي للمعهد - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة	أ.د. أحمد عبد الكريم سالمة
أ.د. وكيل المعهد للدراسات العليا والبحوث أستاذ الهندسة الانشائية بكلية الهندسة بالمطيرية بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة	أ.د. جلال عبد الحميد عبد الله
أ.د. هناء محمد الحسيني أستاذ علوم الأطعمة بكلية الاقتصاد والمنزلي بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة	أ.د. هناء محمد الحسيني
مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية بجامعة الدول العربية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة	أ.د. وزير مفوض / مها بخيت محمد زكي
رئيس مجلس إدارة جمعية الامارات للملكية الفكرية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة	اللواء أ.د. عبد القدوس عبد الرزاق العبيدي
عضو مجلس إدارة تحرير المجلة السفير / مساعد وزير الخارجية لشئون المنظمات الدولية	

الراسلات

ترسل البحوث إلى رئيس تحرير المجلة العلمية للملكية الفكرية وادارة الابتكار بجامعة حلوان

جامعة حلوان - ٤ شارع كمال الدين صلاح - أمام السفارة الأمريكية بالقاهرة - جاردن سيتي

ص.ب: ١١٤٦١ جاردن سيتي

ت: ٢٠٢٢٥٤٨١٠٥٠ + ف: ٢٠١٠٠٣٠٠٥٤٨ + محمول: ٢٧٩٤٩٢٣٠ +

<http://www.helwan.edu.eg/niip/>

ymgad@niip.edu.eg

افتتاحية العدد:

استكمالاً لسيرة المعهد القومي للملكية الفكرية بجامعة حلوان، الذي أصبح منبراً رسمياً للتنوير ونشر ثقافة الملكية الفكرية في ربوع الوطن العربي، من خلال عقد العديد من إتفاقيات التعاون بين الجهات والمؤسسات المعنية بمجال الملكية الفكرية سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها.

نظم المعهد مؤتمره العلمي الثاني للملكية الفكرية في إبريل ٢٠١٩ تحت عنوان: «الملكية الفكرية وصعود الاقتصاد المصري على منحنى التقدم التكنولوجي»، للتأكيد على أهمية الملكية الفكرية وتاثيرها على المستويين الاقتصادي والتنموي، ومدى تأثير التقدم التكنولوجي لتوفير سبل حماية الملكية الفكرية.

ويقدم هذا العدد الانتاج العلمي لأبناء المجتمع المصري في تخصصات مختلفة نحو بناء جيل جديد متخصص في مجال الملكية الفكرية، وبطبيعة الحال فإن الكتابة في هذا المجال الخصب والحيوي تحتاج المزيد من التدريب، وهو ما يعكس أن أوراق العمل المقدمة في هذا المؤتمر تحتاج المزيد من الجهد والعمل لتطويرها مستقبلاً لتأصيل علمي متميز في هذا المجال بشتي تخصصاته الفريدة. ونأمل من المولى عزوجل أن يقدم المعهد القومي للملكية الفكرية لأبناء المجتمع المصري الطريق نحو بناء اقتصاد مصرى منهج بفلسفة علمية ممزوجة بملكية فكرية أصيلة لمصريين.

وتؤكد هيئة تحرير المجلة على أن جميع الأفكار التي تتناولها البحوث والأوراق المقدمة لا تعكس رأى الجامعة أو المعهد، وإنما تعبّر عن وجهة نظر أصحابها، ويعدوا مسؤوليين مسؤولية كاملة عن حقوق الملكية الفكرية التي تخص الغير فيما ورد بأوراق عملهم.

وفي النهاية تتوجه إدارة المجلة لكل من الدكتور / محمد سمير محمد محمود، خبير الحكومة ببرنامج دعم وتطوير التعليم الفني والتدريب المهني، والأستاذة / إيمان عبد الحميد يس، منسق المؤتمر العلمي الثاني للمعهد القومي للملكية الفكرية، وذلك على المجهود المتميز الذي بذلاه لتنسيق وتجهيز العدد ومراعاة النواحي العلمية في ضبط الأوراق المقدمة للنشر بالمجلة فلهم كل الشكر والتقدير والاحترام.

وندعو المولى عزوجل أن يجد القارئ المتخصص العون والفائدة.

رئيس التحرير

أ.د. ياسر محمد جاد الله

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	
١١	مقاييس التقييم الاقتصادي للعلامات التجارية في أدبيات التمويل	[١]
٤١	دور الإعلام الإلكتروني في تسهيل انتهاك حقوق الملكية الفكرية	[٢]
٦٧	الحرية التعاقدية في نطاق حق المؤلف والقيود الواردة عليها	[٣]
٩٧	انتهاك حقوق الملكية الفكرية الموسيقية بواسطة الإنترن特	[٤]
١٣١	حقوق الملكية الفكرية في مجال تكنولوجيا الطباعة ثلاثية الأبعاد ومدى تأثيرها على الاقتصاد العالمي	[٥]
١٤٧	النظام القانوني للمصنفات السمعية البصرية	[٦]
١٧٩	هل يستطيع مقدم خدمة الانترنت (الوسيط) تقديم حماية للمادة الإعلامية	[٧]
٢١٣	قاعدة قانون الإرادة ومدى انطباقها على عقود نشر المصنفات الأدبية	[٨]
٢٤١	نطاق قواعد قانون المنافسة في حقوق التأليف	[٩]
٢٥٥	دور الإعلام في التوعية بأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية كمتطلبات للصعود الاقتصادي: دراسة للقائم بالاتصال بقنوات التلفزيون المصري	[١٠]
٢٨٣	الاستغلال الاقتصادي لحق المؤلف	[١١]
٣٣١	مسؤولية وسائل الإعلام التقليدية والحديثة في إطار حماية حق المؤلف ودور المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في الرقابة على ذلك	[١٢]
٣٧٧	الحق الفكري للمصور: دراسة مقارنة	[١٣]
٤١٥	دور براءات الاختراع في تحقيق التقدم التكنولوجي	[١٤]
٤٤١	أطر الحماية الدولية للمؤشرات الجغرافية في ضوء الاتفاقيات الدولية والقانون المصري	[١٥]
٤٧٥	النظام القانوني لحماية العالمة المشهورة: دراسة مقارنة	[١٦]
٥١١	الاستثناءات من الحقوق الاستئثرية لبراءات الاختراع في قانون الملكية الفكرية المصري: دراسة مقارنة بين التشريع المصري والتشريعات المقارنة	[١٧]
٥٤٧	القانون الواجب التطبيق على عقود الترخيص بإستغلال براءات الاختراع	[١٨]
٥٨٣	الحماية الدولية للعلامة التجارية في عقد الامتياز التجاري	[١٩]
٦٠٩	النظام القانوني للعلامة التجارية ومشتقاتها	[٢٠]

مقاييس التقييم الاقتصادي للعلامات التجارية في أدبيات التمويل

الشيماء محمد حسني

مقاييس التقييم الاقتصادي للعلامات التجارية في أدبيات التمويل

الشيماء محمد حسني

١. المقدمة:

يتوقف نجاح الشركة أو فشلها على عدة عوامل أهمها مدى فاعليتها في استغلال أصول الملكية الفكرية ومواجهه الأخطار المتعلقة بمتلكاتها ولابد للإدارة أن تكون علي علم بقيمة أصول الملكية الفكرية ومن بينها العلامات التجارية علي نفس القرد بعلمها بقيمة أصولها الملموسة وتجمع عملية التقييم بين المفهوم الاقتصادي والقانوني للقيمة وتتوقف قيمة الأصول علي مدى قدرتها علي تحقيق العوائد ومعدل الحسم علي تلك العوائد، القاعدة التي يستند إليها التقييم هي أن من غير الممكن تحديد قيمة أي شيء من فراغ ولابد من تحديد تلك القيمة في مكان معين وزمن معين وظروف معينة وكذلك من الضروري دائم الاستفسار عن الجهة المستفيدة من التقييم. وتلك القاعدة لها أهمية خاصة عند تقييم أصول الملكية الفكرية.

كلما زاد عدد الأطراف المعنية عن طرف أو اثنين تكون القيمة من منظور كل طرف رهنا لظروف خاصة وتفقد عملية التقييم معناها إذا لم تأخذ في الحسبان تلك الظروف ولا يجد المثمن أي صعوبة عادة في حساب قيمة تلك الأصول إذا ما كانت تحظى بحماية رسمية من خلال العلامات التجارية علي سبيل المثال.

٢. مشكلة البحث:

نظراً لتنوع مناهج التقييم الاقتصادي لأصول الملكية الفكرية في هذا البحث نتناول بالتفصيل مناهج التقييم وتطبيقاتها علي العلامات التجارية كأحد أصول الملكية الفكرية وتحديد أهم وأنسب المناهج لتقييم العلامات التجارية لما لها من أهمية كبيرة علي المنشآت في تحقيق الميزة التنافسية لها وكذلك التوسيع في الأسواق والخوض لدخول أسواق جديدة.

في هذا البحث نحاول الإجابة علي بعض الاستفسارات:

- ١- أسباب عدم اهتمام المنشآت بتقييم العلامة التجارية التي تمتلكها بالرغم من أهميتها؟

- ٢- ما هي مناهج التقييم الاقتصادي للعلامات التجارية؟
- ٣- ما هي عيوب ومميزات كل منهج وكيفية التغلب على تلك العيوب؟
- ٤- ما هي أنساب المناهج استخداماً لتقييم العلامات التجارية؟
- ٥- ما هي خطوات التقييم ومحاولة تطبيقها لتقدير علامة تجارية؟

٣. أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث في إلقاء الضوء على أهمية التقييم لأصول الملكية الفكرية وبالتحديد التقييم الاقتصادي للعلامات التجارية لكي يتم الاستفادة منها في عديد من الممارسات فهي تعتبر أحد أصول الملكية الفكرية الفعالة داخل المنشأة حيث تسهم عملية التقييم في أغراض عديدة منها الدمج أو الاستحواذ وكذلك المفاوضات بين منشآتين لإنشاء مشروع مشترك جديد.

٤. منهجية البحث:

يقوم هذا البحث على استخدام المنهج التحليلي وذلك نظراً لتناول البحث للتقييم الاقتصادي للعلامات التجارية من أهميته ومبررات ومناهج للتقييم الاقتصادي للعلامات التجارية وعيوب ومميزات كل منهج وكيفية التغلب على تلك العيوب والوصول في النهاية إلى أنساب الطرق استخداماً لتقييم العلامة التجارية .

٥. خطة البحث:

- مفهوم الأصول وأنواعها.
- مفهوم الملكية الفكرية.
- الأهمية الاقتصادية لأصول الملكية الفكرية.
- مفهوم التقييم الاقتصادي ومبرراته.
- خصائص أصول الملكية الفكرية الاقتصادية.
- مناهج التقييم الاقتصادي للعلامات التجارية وعيوب ومميزات المناهج.

مقاييس التقييم الاقتصادي للعلامات التجارية في أدبيات التمويل:**١- مفهوم الأصول:**

الأصل هو مورد اقتصادي يتحكم فيه كيان مثل شركة أو عمل نتيجة لحدث مثل الشراء وهي الأشياء ذات القيمة التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة وللشركة الحق في حرية التصرف في هذا الأصل.

٢- أنواع الأصول:

يوجد أنواع كثيرة من الأصول منها الأصول الثابتة والأصول المتدالوة والأصول غير الملموسة.

١-٢-١ الأصول الثابتة:

هي ما تحتويه المنشآة من الآلات والمعدات وأراضي ومباني وأي شيء آخر له خاصية اللمس وليس من أجل البيع وإنما بغرض استخدامه في عملية الإنتاج .

٢-٢-١ الأصول المتدالوة:

هي الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية والتي ستتباع أو تستخدم في الإنتاج خلال السنة مثل المخزون والتکاليف مدفوعة مسبقاً(مدينون) الأوراق المالية(الأسهم) والمصروفات المدفوعة مقدماً.

٢-٢-١ الأصول غير الملموسة

هي الأصول التي ليس لديها وجود مادي ومالي مثل السمعة الجيدة ومعنويات الموظفين وأصول الملكية الفكرية وتعد الأصول غير الملموسة مهمة لعديد من المنشآت في أغلب القطاعات الصناعية^١، الأصول غير الملموسة تعتبر مكملة لباقي الأصول بالشركات وتعتبر العلامات التجارية هي أصول ذات قيمة عالية للعديد من الشركات مثل شركة بيبيسي قيمة الاسم بالنسبة للشركة أعلى بكثير من قيمة أصولها الملموسة.

^١-الحيارى، إيمان (٢٠١٨). "أنواع الأصول" استرجعت من <https://mawdoo3.com>

٣-١ مفهوم الملكية الفكرية:

تشير الملكية الفكرية إلى إبداعات العقل من اختراعات ومصنفات أدبية وفنية وتصاميم وشعارات وأسماء وصور مستخدمة في التجارة، الملكية الفكرية تكون محمية بموجب القانون هذه الحقوق تصاحبها من كسب فائدة مالية مقابل ابتكاراتهم واختراعاتهم ويساعد نظام الملكية الفكرية إلى إنشاء توازن بين مصالح المبتكر ومصالح الجمهور وتساعد الملكية الفكرية إلى إنشاء بيئة يزيد بها الإبداع والابتكار يشير العض إلي أنه لا يوجد تعريف متفق عليه الملكية الفكرية حيث أن مجموعة من الخبراء عن صعوبة وضع تعريف محدد للملكية الفكرية فالملكية الفكرية مازالت موضوع جديد.^١

٤ أهمية أصول الملكية الفكرية للبيئة الاقتصادية:

لأصول الملكية الفكرية أهمية كبيرة في البيئة الاقتصادية حيث أن اقتصadiات المعرفة تقوم على ثلاثة أبعاد أساسية تمثل في (زيادة الطلب على الأصول غير الملموسة الناتجة عن فكر الإنسان وإبداعاته، هيمنة الأصول غير الملموسة على جانب العرض أو عوامل الإنتاج، زيادة حدة المنافسة بين منشآت الأعمال) بذلك توجد قواعد جديدة تحكم تصرفات منشآت الأعمال، هذه الأبعاد لاقتصاديات المعرفة تتعدد في كثير من المجالات مثل (العلامات التجارية - الانترنت- التجارة الالكترونية-براءات الاختراع-العلومة) طبقاً لهذه المجالات السابقة.

فإن أصول الملكية الفكرية تعد مصدراً هاماً للتتنوع في القيمة التنظيمية للمنشأة وذلك من خلال مساهمة تلك الأصول بصورة جوهريّة في تحقيق مجموعة من الأهداف وهي (تعظيم حجم السوق للمؤسسة، زيادة ولاء العملاء، تحسين الإنتاجية، خفض التكلفة وتوليد الربح) وذلك على مستوى مؤسسات الأعمال وتهدف المنشأة الحصول والاستحواذ على الابتكارات قبل المنشآت المنافسة الأخرى.^٢

¹-World intellectual Property Organization . Available At :
<https://www.wipo.int/about-ip/ar/>

²-World intellectual Property Organization . Available At :
<https://www.wipo.int/about-ip/ar/>

٥.١ التقييم الاقتصادي:**٤.١ مفهوم التقييم الاقتصادي:**

يعتبر التقييم هو تكوين رأي حول القيمة النقدية والاقتصادية لأصل معين سواء كان الأصل ملموس أو غير ملموس (أصول الملكية الفكرية)، يعتبر المفهوم الاقتصادي للقيمة هي قدرة الأصل على تحقيق العوائد الاقتصادية المستقبلية.^١

يمكن تعريفها أيضا هو عملية تخصيص قيمة نقدية لكل أصل والفوائد المتوقعة في المستقبل ويصف التقييم تقدير افتراضي لعملية بسعر متفق عليه بين طرفين ويتم نقل حق ملكية من طرف لأخر وفقا للسعر المتفق عليه ويشير مصطلح التقييم إلى دلالتين الكمية والنوعية.^٢

بالرغم من عدم ارتباط أصول الملكية الفكرية بوجود أثر مادي جوهري وبالرغم أيضا من انه لا يمكن تحديد العمر الاقتصادي للأصل (الفترة الزمنية التي يظل الأصل محققا فيها منافع اقتصادية) وعدم التأكد من استمرار تلك المنافع خلال ذلك العمر المتوقع على عكس الأصول الملموسة لكن تسعى كثير من المنشآت إلى تقييم أصولها نظرا لأهميتها للمنشآت.

٤.١ خصائص أصول الملكية الفكرية الاقتصادية:

تتميز أصول الملكية الفكرية بخاصية إمكانية تحديد قيمة مستقلة لها عن غيرها من الأصول الملموسة وتقييم أصول الملكية الفكرية يستمد جوهره من قدرته على استبعاد المنافسين في سوق معين في حين يمنح الحق القانوني والحق الاقتصادي كأساس للاستخدام الحصري للأصول الملكية الفكرية القابلة للتقييم ونظرا لحداثة موضوع التقييم، فإنه لا توجد محاولات منظمة لوضع إطار عام للتقييم وإن جميع المحاولات هي محاولات فردية نظرا لأنها تختلف عن غيرها من الأصول فيجب إجراء كثير من البحوث والدراسات التي تتناسب مع طبيعة هذه الأصول

^١ - حنفي، عادل حسين (٢٠٠٦). "تقييم أصول الملكية الفكرية ومعايير التقييم الأهمية و الاحتياج "، القاهرة : مكتبات مصر. مج. ٧، ع. ٤. ص ١٩-٥

² Alrai, ibtisam, Khaleel (2010) "Valuation of ip and licensing as economic assets to create value "Available, At <http://search.mondumah.com/record/555899>

وخصائصها عكس الأصول الثابتة حيث أنه يوجد عدد لا حصر له من المراجع والبحوث التي تتناول تقييمها وبالتالي أصبح تقييمها سهلاً لما له من مناهج وأسس ومعايير وقواعد متفق عليها.^١

ما لا شك فيه أننا نعيش عصر يتسم باعتماده على المعلومات والمعرفة وأن نشر الوعي بأهمية تقييم أصول الملكية الفكرية سوف يخلق اهتماماً لدى كل المبدعين وأصحاب الأفكار لمزيد من الإنتاج الفكري والإبداع والمعرفة وأصحاب الأفكار والمبدعين القيمة الاقتصادية والمالية لإنجابهم الفكري سوف يشجعهم على المزيد من الإبداع، أما بالنسبة للمنشآت تهتم بتقييم أصولها حيث أنها تؤثر على قيمتها السوقية ونجاحها في تحقيق أهدافها المستقبلية الأمر الذي دفعها للاهتمام بالجوانب الاقتصادية لأصول الملكية الفكرية التي تمتلكها الشركة ومحاولة معرفة العوامل المؤثرة في قيمتها وكيفية تقييمها اقتصادياً للمحافظة على زيادتها قيمتها.

٣-٥١ مبررات التقييم الاقتصادي:

التقييم يساعد على استخدام الأصل كضمان حيث تسعى المؤسسات والشركات التي تمتلك قدر كافٍ من الأصول إلى تقييم تلك الأصول للحصول على القروض المصرفية فلكي تستخدم أصول الملكية الفكرية كضمان يجب أن تكون المؤسسة قادرة على إثبات سيولة تلك الأصول وإثبات قابليتها للبيع ولكن شريطه ما يحدث ما سبق يجب أن تكون القوانين الوطنية ذات الصلة تسمح بقبول أصول الملكية الفكرية كضمان.^٢

يلعب التقييم دوراً هاماً في مسألة الخصخصة للشركات والهيئات حيث يوجد علاقة بين خصخصة الشركات وتقييم أصولها الفكرية حيث أن التقييم غير السليم للأصول والقائم على منهجيات غير سليمة قد يبخث ويقلل بقيمة

^١- جوده، عبدالرؤف، زغلول (٢٠٠٢). "إطار مقتراح لقياس الأصول الفكرية التقرير عنها في البيئة الاقتصادية". مجلة التجارة والتوصيل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع٤، استرجعت من <http://search.mondumah.com/record/331920>

^٢- المرجع السابق، نفس الموضع

أصول الشركة وبالتالي يقلل من القيمة الفعلية والسوقية للشركة، وقد يؤثر بالسلب على قرار الشخصية^١.

أما من الناحية المحاسبية فالتقييم له أهمية في إعداد التقارير المالية حيث تكمن أهمية إعداد التقارير المالية للشركات في توضيح الوضع المالي للشركات لما تحتويه من الأصول والخصوم ورأس المال وإجمالي الأصول مطروح من إجمالي الخصوم من المفترض أن يساوي قيمة الشركة ولكن هذا لا يبرز القيمة الحقيقة للشركة حيث أن الشركة بخلاف كل ما سبق تحتوي على أصول غير ملموسة لم تؤخذ قيمتها في الاعتبار على أساس أنها لم تظهر في التقارير المالية فيجب على الشركات أن تسعى إلى تقييم أصولها وإظهارها في التقارير المالية^٢.

التقييم مفيد لعملية تراخيص أصول الملكية الفكرية (حق الامتياز) قبل إجراء أي مفاوضات للتراخيص سواء داخلية أو خارجية فإن معيار تقييم أصول الملكية الفكرية يشمل كثير من معلومات التفاوض والمناقشات فيما يتعلق بأحكام وشروط الترخيص خاصة في تحديد معدلات الإتاوات العادلة والقوية للاستغلال الأمثل لأصول الملكية الفكرية في حق الامتياز يتطلب فهم لقيمة الأصول^٣.

التقييم يساعد في عملية الاندماج والاستحواذ بين الشركات، فالشركة المستهدفة للعملية يجب النظر أولاً إلى تقييم أصولها فالتقييم أمر بالغ الأهمية لأصول الشركة المستهدفة وفي الغالب يتم تحديد القيمة مبدئياً قبل عملية التقييم وهذا يعزز بشكل كبير الوصول لسعر البيع المناسب أو السعر النهائي للشراء.

يساعد التقييم في القيام بعملية بيع أو شراء أصول الملكية الفكرية يحتاج المرء إلى معرفة قيمة الأصل ذات الصلة بالعملية ما إذا كان سيتم الشروع في الشراء أو البيع^٤.

^١ المرجع السابق، نفس الموضع

^٢ المرجع السابق، نفس الموضع

^٣ المرجع السابق، نفس الموضع

^٤ المرجع السابق، نفس الموضع

٤.٥.١ مناهج التقييم الاقتصادي لأصول الملكية الفكرية:

هناك مناهج مختلفة تستخدمها المنظمات العامة لتقييم أصول الملكية الفكرية هؤلاء المناهج تقسم إلى فئتين المنهج الكمي والمنهج النوعي ونوضحها فيما يلي :

- **المنهج الكمي:**

يعتمد على البيانات العددية أو القابلة لقياس لإنشاء قيمة للأصول من خلال تقديم قيمة نقدية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للشركة عن طريق زيادة قيمة أجزاء أخرى من العملية أو مناشدة المستثمرين ويمكن أن تشمل المعاملات التجارية المماثلة في الصناعة وهذا المنهج ينقسم إلى عدة مناهج (التقييم مستند على منهج الدخل ، التقييم مستند على منهج السوق ، التقييم مستند على منهج التكلفة).

- **المنهج النوعي:**

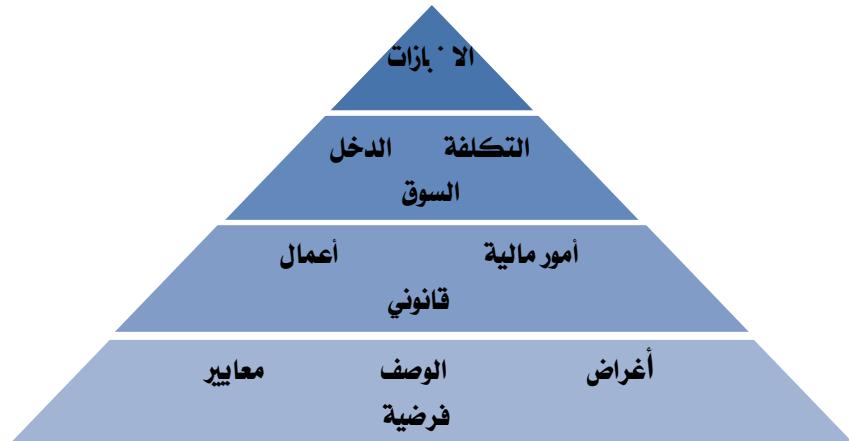
يعتمد على تقدير غير نقيدي للملكية الفكرية من خلال تصنيفها على أساس تأثيرها الاستراتيجي للشركة مثل العلامة التجارية التي يحتفظ بها المستهلكين وتأثيرها على نمو الشركة في المستقبل وغيرها من الأمور غير ملموسة المقاييس التي لا تعتمد على الأرقام.^١

تتمثل عملية تقييم أصول الملكية الفكرية بوجه عام مثال الهرم يشمل الهرم الطرق المطلوبة لعملية التقييم ، يتكون الهرم من أربعة مستويات المستوى الأول وهو المستوى الأساسي حيث أنه يعبر عن الافتراضات الرئيسية في عملية التقييم والمستوى الثاني فهو تعريف للملكية الفكرية حيث يتم تحديد الجوانب القانونية والمالية والتجارية لأصول الملكية الفكرية المستوى الثالث يحتوي على منهجية التقييم حيث يتم إجراء تحليل كمي لإبرامها والمستوى الرابع والأخير هي النتائج المالية (مستوى الحل) نظراً لوجود سبب لقيام بعملية التقييم لأصول الملكية الفكرية والحل يعني القيام

^١-World Intellectual Property Organization . Available At:
www.wipo.int/edocs/pupdocs/ar/wipo-pub-985-3.bdf

بعملية التقييم حيث أنه يتم تحقيق الغرض من عملية التقييم والوصول إلى النتائج.^١

شكل (١) مستويات التقييم



Source: World Intellectual property Organization .Available At :https://www.wipo.int/sme/en/documents/ip_valuation_fulltext.html

أولاً: المستوى الأول

يعتبر هو المستوى الأساسي في عملية التقييم فإن للتقدير عدة أغراض سبق ذكرها في الصفحات السابقة من البحث ضمن مبررات التقييم.^٢

ثانياً: المستوى الثاني

يقدم هذا المستوى الأعمال القانونية والخصائص المالية للأصول ويمكننا القول أن هذا المستوى له أهمية في عملية التقييم لأن معظم الأعمال تتم في هذا المستوى لتسهيل عملية التقييم.

المحفظة القانونية في حالة تقييم الأصول الملموسة تكون محمية بموجب عقود قانونية ولكن في حالة أصول الملكية الفكرية حيث أنها لا

¹-World Intellectual property Organization .Available Athttps://www.wipo.int/sme/en/documents/ip_valuation_fulltext.html

²-World Intellectual property Organization .Available Athttps://www.wipo.int/sme/en/documents/ip_valuation_fulltext.html, Ibid.loc.cit

يكون لها شكل مادي ملموس فإنها تتمتع بالحماية عن طريق التسجيل في الجهات المختصة، أما الخصائص المالية للأصول قد تكون موجودة نتيجة استخدام الأصل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتوليد الدخل وخلق قيمة له.^١

ثالثاً: المستوى الثالث

بعد ذكر في المستويين السابقين ما نقيمه وجميع الشروط ذات صلة بعملية التقييم وجميع الأعمال القانونية والنواحي المالية للأصول نتحدث عن منهجيات التقييم، (منهج السوق، منهج التكلفة، منهج الدخل) للمساعدة في اختيار الطريقة الصحيحة للتقييم.^٢

تطبيق مناهج التقييم لتقدير قيمة العلامة التجارية.

١. منهج السوق:

نظراً لأن العلامات التجارية مرتبطة بمنتجات وأعمال تجارية معينة، فإن مبيعات العلامات التجارية أقل شيوعاً من تراخيص استخدامها وعلى هذا النحو يوجد قدر معقول من المعلومات المتاحة للعموم بشأن ترخيص العلامات التجارية، والتي غالباً ما يتم جمعها من التقارير المالية، تسمح هذه المعلومات للمحلل بتطوير العلامات التجارية، ولا سيما زيادة معدل الإتاوات يسعى مالك العلامة التجارية إلى الاستفادة من الإعفاء من معدل الإتاوات عن طريق الدفع بطرف ثالث للحصول على ترخيص امتلاك العلامة التجارية وهذه الطريقة يفترض المحلل أن المالك الفعلي لا يملك العلامة التجارية.

تحسب القيمة الافتراضية لإتاوات العلامة التجارية كالأتي :

^١-World Intellectual property Organization .Available Athttps://www.wipo.int/sme/en/documents/ip_valuation_fulltext.html,Ibid.loc.cit
^٢-World Intellectual property Organization .Available Athttps://www.wipo.int/sme/en/documents/ip_valuation_fulltext.html,Ibid.loc.cit

معدل إتاوات التشغيل المشتقة من السوق × الإيراد المتوقع للملك الفعلى على مدى العمر النافع المتبقى للعلامة التجارية^١.

نظراً لأن الإعفاء من طريقه دفع الإتاوات يعتمد على تطبيق معدل الإتاوات على الإيرادات المتوقعة ، فإنه يتدخل مع نهج الدخل ،سيصف بعض المحللين هذه الطريقة بأنها أسلوب نهج الدخل كما أن المحلل في هذا عاده ما يحدد تراخيص القابلة للمقارنة استناداً إلى درجة التشابه بين العلامات التجارية يمكن أن تشمل درجة التشابه تقييماً لما يلي:

- تشابه العلامة التجارية مع غيره من المنتجات في نفس الصناعة أو الصناعات الأخرى
- التشابه في شكل دفع مبلغ الإتاوة (المبلغ المقطوع أو الإتاوة الجاري ومده ترخيص العلامة التجارية)
- التشابه في القيود على سبيل المثال (التفرد، المنطقة الجغرافية أو الحدود الإقليمية، وقيود السوق)

عموماً فإن الإجراءات المماثلة لترخيص العلامات التجارية هي تلك التي تنطوي على منتج مماثل أو أعمال تجارية تمثل في التشابه في شروط الترخيص أو معدل الإتاوة لتلك المتعلقة بالعلامة التجارية ، وحتى بعد تحديد رخص العلامات التجارية القابلة للمقارنة بشكل معقول ، يمكن تعديل معدل الإتاوة المختار ليلاعِم الواقع والظروف الخاصة المحاطة بالعلامة التجارية محل التقييم.^٢

٢. منهج التكلفة:

استخدام نهج التكلفة أقل شيوعاً لتقدير قيمة العلامات التجارية من المناهج الأخرى ، وذلك لأن مفهوم التكلفة عاده ليس هو نفس مفهوم القيمة

¹-John E. Elmore,(2015).",The Valuation Of Trademark-Related Intangible Property": ,Available At :
www.willamette.com/insights_journal/15/winter_2015

²-John E. Elmore,(2015).",The Valuation Of Trademark-Related Intangible Property": ,Available At : www.willamette.com/insights_journal/15/winter_2015

وقد يستخدم المحلون أكثر من نهج للتقييم ثم يقومون بتوليف نتائج التحليلات المختلفة للوصول إلى القيمة ولأن العلامة التجارية تمنح حقوقاً حصريّة لمالك ومميزات اقتصاديّة أيضاً والتي عادة لا تعكس بشكل كامل تكاليف إنشاء العلامة التجارية وتطويرها ولذلك فإن نهج التكلفة لا ينطبق دائمًا على تحليل تقييم العلامات التجارية إلا في ظروف معينة مثل مالك العلامة التجارية لا يقوم باستخدامها ويعكس نهج التكلفة في هذه الحالة عادة الحد الأدنى لقيمه العلامة التجارية، حيث أن المالك عاده لن يبيع العلامة التجارية بأقل من مالي الاستثمار فيها.^١

٣. منهج الدخل:

كثيراً ما تستخدم أساليب نهج الدخل في تقييم العلامات التجارية وهناك طرق مختلفة للتقييم مستنده على منهج الدخل المستخدمة في التطبيق هذه الطرق عاده لتقدير قيمة العلامة التجارية من خلال حساب تدفقات الدخل المستقبلية التي من المتوقع أن تولد من استخدام العلامة التجارية على ما تبقى على مدى عمرها الإنتاجي المتوقع وهناك أساليب مختلفة لكيفية حساب تدفقات الدخل المستقبلية^٢

وهي كالتالي:

• الإعفاءات من دخل الإتاوات:

المنهجية شائعة الاستخدام التي تفترض أنه إذا كانت الشركة تمتلك علامة تجارية فإنها تعفي من دفع الإتاوات وبالتالي تكون قيمة الإتاوة قيمة افتراضية ويتميز هذا التحليل أيضًا أنه استناداً على نهج السوق.

• الأرباح الموزعة (تقسيم الأرباح المتوقعة):

التي يتم فيها تدفق الدخل وفقاً لنظام المحاسبة تراكم الدخل بعد الضرائب على عدد معين من السنوات ينتج عنه عادة مبلغ يعادل تقريباً ذلك الناتج عن تراكم التدفقات النقدية خلال نفس الفترة وغالباً ما يتم

¹-John E. Elmore(2015).. "The Valuation Of Trademark-Related Intangible Property," op.cit. p.69

²John E. Elmore(2015).. "The Valuation Of Trademark-Related Intangible Property" ibid.loc. it

المقارنة بين هذه المبالغ من سنة إلى سنة وذلك لأن الربح لا يمثل التدفق النقدي الفعلي في الشركة بل يتم حسابه وفقاً للقواعد المحاسبية المستخدمة من الإيرادات الإجمالية التي يتوقع أن يولدها المالك العلامة التجارية أو المرخص له استخدامها على امتداد المجموعة بين العلامات التجارية وجميع الأصول الملموسة وغير ملموسة الأخرى التي تسهم في توليد الدخل.

الإيرادات المتبقية:

تقدر قيمة الإيرادات التي يتم توليدها من استخدام العلامة التجارية بالاستقطاع من إجمالي دخل المالك أو المرخص له على الأصول المساهمة وهو ما يعكس المعدل العادل لإعادة تشغيل جميع الممتلكات الملموسة والغير ملموسة التي يمكن التعرف عليها.^١

الإيرادات الإضافية:

يقدر الدخل الذي يدل على قيمة العلامة التجارية بالفرق بين مقدار الدخل الذي يتوقع أن يولدها المالك أو المرخص له باستخدام العلامة التجارية ومقدار الإيرادات.^٢

من بين مناهج التقييم الثلاثة السابقة يعتبر منهج الدخل معياراً دولياً لتقدير الأصول ويستخدم على نطاق واسع على الرغم مما يشوبه من عيوب في صعوبة التنبؤ بالمستقبل وحتى الآن يوصي بهذا النهج كطريقة قياسية موحدة ويعتبر منهج أساسى لتقدير الأصول مثل العلامات التجارية كما يوجد عدة طرق فرعية استناداً على طريقة الدخل ويتم إجراء التقييم باستخدام قيم محتملة بعد تحويلها إلى بيانات في الوقت الحاضر تحت مسمى القيمة الحالية ويتم حسابه كالتالي :

$$\text{القيمة الحالية} = \text{الدخل المستقبلي} \times \text{معدل الخصم}$$

¹ Ishii Yasuyuki (2017). "Valuation of Intellectual Property", Available At:<https://www.ipecono-ri.com/english/>

² Ibid.loc.cit

الدخل المستقبلي مثل (الدخل التشغيلي – التدفقات النقدية – المبيعات)
بمعامل خصم يتم حسابه بتطبيق معدل الخصم.

٥.٥.١ طرق التقييم استناداً على نهج الدخل:

١- طريقة خصم الأصول:

تعتمد هذه الطريقة على حساب قيمة الأعمال كل التي يتم تشغيلها باستخدام أصول الملكية الفكرية (العلامات التجارية) استناداً على التدفقات النقدية الناتجة من استخدام الأصل ويخصم من قيمة الأعمال قيمة الأصول المالية (النقدية) والأصول الملموسة ذات الصلة مضروباً في وزن التكنولوجيا قيمة الأعمال يتم احتسابها كمبلغ إجمالي من القيمة الحالية للتدفقات النقدية.

تنتمل قيمة الأصول الملموسة من افتراضين بين القيمة السوقية للأصل والقيمة الدفترية له ويمثل وزن التكنولوجيا قيمة الأصول غير الملموسة الصيغة المحاسبية لتقدير قيمة العلامة التجارية.

$$\text{قيمة الأعمال} - (\text{قيمة الأصول المالية} + \text{قيمة الأصول الملموسة}) \times \text{وزن التكنولوجيا}$$

عندما تكون الشركة خاضعة للتقييم في هذه الحالة يتم حساب قيمة الأصول غير الملموسة لها (العلامة التجارية) على أساس القيمة السوقية لأسهم الشركة هذا في حالة أن الشركة يتم تداول أسهمها في السوق.

تكون الصيغة المحاسبية كالتالي:

$$\text{سعر السوق للعلامة التجارية} = \text{إجمالي القيمة السوقية للأسهم} - \text{القيمة الدفترية للأسهم} + \text{القيمة الدفترية للعلامة التجارية}$$

يتم حساب القيمة السوقية للأسهم كالتالي :

إجمالي القيمة السوقية للأسهم = القيمة السوقية لسعر السهم × عدد الأسهم

^١ المعلقة

٢- طريقة تقسيم الأرباح:

تعتمد هذه الطريقة على الدخل الناتج عن الأعمال التجارية (الذي هو استبدال عن الدخل التشغيلي) ويولد من ثلاثة عناصر (رأس المال - إدارة الطاقة - إدارة التكنولوجيا) ويقسم الإيراد المكتسب من خلال التعاون مع العناصر الثلاث إلى ثلاثة أجزاء، تكون الصيغة المحاسبية كالتالي :

$$\text{الأرباح التشغيلية للأعمال} \div ^{٢} ٣$$

٣- طريقة الإتاوات

تستند هذه الطريقة على أن قيمة العلامة التجارية يمكن أن تقايس بمبالغ التراخيص (مبلغ الإتاوات).

إذا كانت الشركة ترغب في استخدام العلامة التجارية في هذه الحالة الشركة تحتاج الحصول على ترخيص لاستخدام العلامة التجارية ويعتبر مبلغ الإتاوة أساساً للتكلفة ويحسب مبلغ الإتاوة بضرب قيمة المبيعات المتولدة من الأعمال في معدل الإتاوة وفي الممارسات الفعلية يتم خصم معدل الضرائب من معدل الإتاوة وبذلك يكون معدل الإتاوة بعد خصم الضرائب مضروباً في قيمة المبيعات يتمثل في قيمة العلامة التجارية الفعلية ، تكون الصيغة المحاسبية كالتالي :

$$\text{قيمة العلامة التجارية} = \text{المبيعات} \times \text{معدل الإتاوة}$$

$$\text{قيمة العلامة التجارية} = \text{المبيعات} \times \text{معدل الإتاوة} (1 - \text{معدل الضرائب})$$

¹-Ishii Yasuyuki (2017)."Valuation of Intellectual Property,"Ibid.loc.p.32

² Ibid.loc.cit.

استخدام أي من الطرق الثلاثة السابقة تعتمد على سياسة المثنى فالطريقة الأولى تعتمد على التدفقات النقدية والطريقة الثانية تعتمد على الدخل والطريقة الثالثة تعتمد على المبيعات.^١

٦.٥١ عيوب ومزايا مناهج التقييم:

تشمل طرق التقييم الثلاثة السابق ذكرها على العديد من المزايا والعيوب ويتم تناول المزايا والعيوب لكل منهج على حده.

منهج التكلفة استخدام نهج التكلفة أقل شيوعاً لتقدير قيمة العلامات التجارية من المناهج الأخرى وذلك لأن مفهوم التكلفة عادة ليس هو نفس مفهوم القيمة ويلجأ المحللون بتوليف أكثر من نهج للحصول على نتائج التحليلات المختلفة ويعتبر هذا من أهم عيوب هذا النهج وتقييم العلامة التجارية باستخدام نهج التكلفة عادة لا تعكس بشكل كامل تكلفه إنشاء العلامة التجارية وتطويرها وذلك لأن المميزات الاقتصادية التي يحصل عليها مالك العلامة التجارية لا تمثل تكلفة إنشاء العلامة ولذلك فإن نهج التكلفة لا ينطبق دائماً على تحليل تقييم العلامات التجارية.^٢

يمكن التغلب على عيوب منهج التكلفة من خلال استخدام ما يسمى بتكلفة الاستبدال قيمة العلامة تقدر من خلال التكاليف المنفقة لتطويرها أو إنشاءه في الوقت الحاضر، أو استخدام ما يسمى بذلك ما يسمى بالتكلفة التاريخية من خلال حصر كمية المبالغ المنفقة على تطوير أو إنشاء العلامة التجارية في الماضي لتتمثل قيمة العلامة التجارية بهذا لا يحتاج المحللون للتوليف بين مجموعة من المناهج للحصول على قيمة العلامة التجارية وبالتالي مفهوم التكلفة يكون مساوياً لمفهوم القيمة من الممكن استخدام هذه الطريقة للعلامة التجارية الحديثة في السوق.

منهج السوق مميزاته فهو يشير إلى القيم المستندة إلى حقائق يتم التداول بها بالفعل وطبيعة هذا النهج تعطى انطباعاً بالأمان والمصداقية ويتميز هذا المنهج أيضاً أنه يتم بيع الأصل غالباً بنفس سعر الشراء عيوبه المعاملات المتعلقة بين أطراف المعاملات لم يتم الإفصاح عن محتوياتها بما في ذلك معدل الإنたواة ولهذه الأسباب يعتبر نهج السوق طريقة أبعد عن

¹-Ishii Yasuyuki (2017)."Valuation of Intellectual Property," Ibid.loc.p.33

² Ibid.loc.p.25

المتناول ولا يمكن استخدامها بالفعل وبالتالي عند إجراء تقييم العلامة التجارية بطريقة منهج السوق عن طريق المقارنة بين تراخيص العلامة التجارية القابلة للمقارنة يكاد يكون من المستحيل العثور على علامتين متماثلتين في جميع الجوانب وهذه هي المشكلة.^١

يمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال دراسة السوق بشكل أدق من خلال جمع البيانات التاريخية الخاصة بالعلامات التجارية المشابهة قيد المقارنة من حيث مراحل تطويرها على مر السنوات السابقة ودراسة الأسباب التي أدت إلى زيادة قيمتها مثل مدى رضاء المستهلكين عن العلامة التجارية وأيضاً يمكن جمع بيانات الخاصة بالشركات مالكة العلامات التجارية المشابهة قيد المقارنة استناداً على عائد حقوق المساهمين وقياس استثماراتها وإجراء المقارنة بين البيانات للمساعدة في تقييم العلامة التجارية من حيث دراسة مدى تأثير العلامة التجارية على عوائد واستثمارات الشركات القابلة للمقارنة.

منهج الدخل هذا النهج لديه القدرة على التغلب على النقص في منهج التكلفة حيث يقوم نهج الدخل بتقييم العلامات التجارية استناداً على حساب تدفقات الدخل في المستقبل التي من المتوقع أن يتولد باستخدام العلامة التجارية على ما تبقى على مدى عمرها الإنتاجي المتوقع ومشكلة هذا المنهج أنه يحتاج إلى توقعات الدخل في المستقبل لكن ليس هناك ما يضمن ذلك حيث سيتم تحقيق نتائج التقييم على أساس التوقعات مشكلة أخرى هي أن توقعات الدخل الناتجة عن الفرق بين دخل المالك أو المرخص له باستخدام العلامة التجارية والإيرادات وهذه العملية تتطلب تحديد افتراضات وهي عرضة للأحكام ذاتيه للمقيم لذلك ليس من السهل ضمان موضوعية نتائج التقييم والتي تعد عيباً في هذا منهج.^٢

التغلب على هذه المشكلة هي دراسة جميع أساليب تحديد التدفقات النقدية المستقبلية(الإعفاءات من الإتاوات – الإيرادات المتبقية – الإيرادات الإضافية- تقسيم الأرباح) دراسة جيدة وتحديد أي أسلوب من بين هذه

¹-Ishii Yasuyuki (2017). "Valuation of Intellectual Property," Ibid.loc.p.26

²-Ibid.loc.cit

الأساليب أنساب لتحقيقه فعليا وبالتالي يكون أقل عرضة للمخاطر المستقبلية وعموماً مبلغ التقييم يتوقف على الفترة الزمنية التي يتم فيها التقييم إذا كان التقييم لعلامة تجارية حديثة والشركة المالكة لها صغيرة في هذه الحالة تكون نسبة المخاطر عالية والتدفقات النقدية المستقبلية تكون منخفضة، وبالتالي مبلغ التقييم يكون قليل بعكس إذا كان التقييم يتم لشركة كبيرة وعلامة تجارية معروفة نشاط العمل في هذه الحالة يكون مستقر وبالتالي نسبة المخاطر تكون أقل والتدفقات النقدية المستقبلية تكون إلى حد كبير عالية ومبلغ التقييم يكون كبير.

مداخل التقييم الاقتصادي للعلامات التجارية:

يوجد كتابات كثيرة حول مداخل التقييم ولكن أشهر التقسيمات الخاصة بتلك المداخل هي المداخل التي ترتكز على الأساليب المالية والأخرى التي ترتكز على الأساليب القانونية، المداخل التي ترتكز على الأساليب المالية وهي التي يحتويها المستوى الثالث من هرم أساليب التقييم (منهج السوق، منهج التكلفة منهج الدخل وما تحتويه من أساليب أخرى تعتمد على هذا المنهج) وقد تم تناول المناهج في السابق بالتفصيل.

المداخل التي ترتكز على الأساليب القانونية وهي أولاً خصائص ومميزات العلامة التجارية يرى البعض أن نظراً للتميز العلامة التجارية عن غيرها من العلامات المنافسة لها في السوق هذا مؤشر على قيمة العلامة التجارية وبذلك تتعرض العلامة التجارية إلى الانتهاك، تقوم الشركة المالكة لتقاضي الشركات المنتهكة للعلامة التجارية وهذا يدل على قوة العلامة التجارية وإنها ذات قيمة عالية.

لكن هناك رأي آخر ومناقض للرأي السابق وهو الشركات مالكة العلامة التجارية الأقوى في السوق تقوم بالأنفاق كثير من مواردها لحماية العلامة التجارية وتطويرها ومن ثم العلامة الأكثر قيمة قد لا تكون محل تقاضي نظراً لقوتها ويدرك مالك العلامة مدى قوتها وبالتالي ينسب ذلك لنكفة الترخيص (مبلغ الإتاوة) لدى المرخص له، لذلك فالعلامة التجارية الأقوى تكون الأقل تواجد في ساحات التقاضي على النقيض ربما نجد العلامة ذات القيمة الأقل في ساحات التقاضي بكثرة.

الخلاصة:

الباحث يوافق الرأي الأول كلما كانت العلامة التجارية قوية ولها قدرة قوية للمنافسة في الأسواق وفتح أسواق جديدة لها بسهولة هي الأكثر تعرضاً للانتهاكات وتوجد في ساحات التقاضي بكثرة والدليل على ذلك كثير من **Brands** العالمية والمشهورة ذات قيمة عالية على سبيل المثال ماركة الأحذية الشهيرة **Adidas** توجد في الأسواق العادلة على كثير من الأحذية المقلدة تحمل نفس الاسم يستغل المنافسين، نجاح العلامة التجارية في الأسواق للترويج لمنتجاتهم الأقل جودة عن طريق تقليد العلامات التجارية المشهورة.

ثانياً نفقات تجديد العلامة التجارية مدة حماية العلامة التجارية طبقاً للقانون المصري عشر سنوات يلجأ مالك العلامة التجارية إلى تجديد تسجيل العلامة التجارية ومن ثم استخدام ذلك كمؤشر لقيمة العلامة التجارية فالعلامة التجارية ذات القيمة الأقل لا يسعى مالكها إلى تجديد تسجيلها نظراً لعدم قدرتها على تحقيق المنافسة المطلوبة بين غيرها من العلامات المنافسة وعلى النقيض العلامة التجارية ذات القيمة العالمية يسعى مالك العلامة لدفع نفقات تجديد تسجيل العلامة بل لديه الرغبة في الإنفاق على تطويرها لخوض أسواق جديدة.

٢-٦١ تحديد القيمة الاقتصادية للعلامة التجارية

يتم تحديد القيمة الاقتصادية للعلامة التجارية من خلال ما إذا كانت العلامة التجارية مسجلة ومحمية وتحديد الإيرادات الناتجة عن استخدام العلامة وتحديد معدل الإتاوة المناسب والتడفقات النقدية المستقبلية اعتماداً على خطر التمييز بين العلامات وغيرها بعد خصم معدل الخصم المناسب.

٢-٦٢ تطبيق لتقدير القيمة الاقتصادية للعلامة التجارية

يستخدم الباحث منهج الدخل لتقدير القيمة التجارية نظراً لأنّه يعتبر منهجاً دولياً للتقييم ويستخدم كطريقة قياس موحدة، فيرى الباحث أنه من أنساب الطرق لتقدير العلامة التجارية وأختار من بين الطرق استناداً على منهج الدخل "طريقة الإتاوات" فهي من أسهل الطرق في التطبيق ويستخدم في إجراء التقييم قيم محتملة ويتم تحويلها إلى بيانات.

دراسة تطبيقية علي تقييم علامة تجارية لشركة بدأت خطة التصنيع في او اخر ٢٠١٤ وبدأت الإنتاج والمبيعات في بداية ٢٠١٥ ،المبيعات من إجمالي حجم السوق وحصة السوق مع الأخذ في الاعتبار تسويق المنتج وخطة المبيعات المقدرة يفترض أن تزيد بنسبة ١٠ % سنويا.^١

جدول (١) تطوير العلامة التجارية

مقدار الإنفاق	تفاصيل الإنفاق	البيان
١٥٠٠	تكلفة عماله	تكلفة تطوير العلامة التجارية
٧٥٠٠	تكلفة البحث عن علامة مناسبة	
٣٠٠٠	المجلات والتليفزيون	تكلفة الإعلان
٢٤٥٠	رسوم استشارات	
١٣١	رسوم تسجيل علامة تجارية	
٥٥٨١	الإجمالي	
٥٠٠٠		استثمارات
١٠٠٠		تعويض فرص عمل
٢٠٥٨١		الإجمالي

Source Heung,su,Kim,(2015)"A study on the valuation of trademarks ,," Indian journal of science and technology ,vol 19,august ,Available at:<http://www.indjst.org/index.php/indjst/article/viewFile/77118/59930>

يتم إعداد بيانات الدخل المقدرة بناء على التوقعات التي قدمتها الشركة ويتم التمويل عن طريق رأس المال بمقدار ٧٠٠٠٠ ويتم احتساب المصاريف المالية غير التشغيلية بمتوسط فائدة ١٠ % ويفترض أن المكتب الرئيسي عبارة عن أثاث والآلات ومعدات. عمرها الإنتاجي ١٠ سنوات والعمر المتبقى صفر واستثمارات إضافية لا يوجد منذ ٢٠١٦ وزنادة أونقص رأس المال العامل بسبب زيادة أو نقص مخزون.^٢

^١-Heung,su,Kim,(2015)"A study on the valuation of trademarks ", Indian journal of science and technology ,vol 19,august ,Available at:<http://www.indjst.org/index.php/indjst/article/viewFile/77118/59930>

^٢-Heung,su,Kim,(2015)"A study on the valuation of trademarks ",op.cit.pp 4

الجدول (٢) تقييم حجم المبيعات أرقام

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
منتج A	٢٤٠٠	٢٦٤٠	٢٩٠٤	٣١٩٤	٣٥١٤
منتج B	٢٤٠٠	٢٦٤٠	٢٩٠٤	٣١٩٤	٣٥١٤
منتج ج	٣٠٠	٣٣٠	٣٦٢٠	٣٩٩٣	٤٣٩٢
الإجمالي	٧٨٠٠	٨٥٨٠	٩٤٣٨	١٠٣٨١	١١٤٢٠

Source:Heung,su,Kim,(2015)"A study on the valuation of trademarks",op.cit.pp 4

الجدول (٣) مبالغ المبيعات المقدرة (بألاف وون)

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
منتج A	٥٠٤٠٠	٥٥٤٤٠	٦٠٩٨٤٠	٦٧٠٧٤٠	٧٣٧٩٤٠
منتج ب	٤٣٢٠٠	٤٧٥٢٠	٥٢٢٧٢٠	٥٧٤٩٢٠	٦٣٢٥٢٠
منتج ج	٥٤٠٠٠	٥٩٤٠٠	٦٥٣٤٠	٧١٨٧٤٠	٧٩٦٥٠
الإجمالي	١٤٧٦٠٠	١٦٢٣٦٠	١٧٨٥٩٦٠	١٩٦٤٤٠	٢١٦١٠٢٠

Source:Heung,su,Kim (2015)"A study on the valuation of trademarks",Ibid.loc.cit

الحياة الاقتصادية للعلامة التجارية في الخمس سنوات يفترض أن تبدأ الشركة البيع منذ بداية ٢٠١٥ ومن المفترض أن تزيد الإيرادات بنسبة ١٠ % سنوياً بناء على خطة المبيعات، يتم حساب حجم المبيعات والمبيعات حول الثلاث نماذج التي طورتها الشركة بناء على ظروف السوق، خصائص المنتجات وتم تطبيق تكلفة المبيعات معدل ٤٥ % من إجمالي المبيعات على افتراض أن التكلفة الأولى لا تزال قائمة تتكون من مصاريف البيع ومرتبات العاملين وتکاليف متغيرة مثل مصاريف الإعلان وتم تطبيق معدل الضرائب بنسبة ٢٥%^١.

^١-Heung,su,Kim, (2015)"A study on the valuation of trademarks ",Ibid.loc.cit

الجدول (٤) تقدير الأرباح المتوقعة

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	البيان
٢١٦١٢٠	١٩٦٤٤٠٠	١٧٨٥٩٦٠	١٦٢٣٦٠٠	١٤٧٦٠٠٠	اجمالي المبيعات
٩٧٢٤٥٩	٨٨٣٩٨٠	٨٠٣٦٨٢	٧٣٠٦٢٠	٦٦٤٢٠٠	تكلفة المبيعات
١١٨٨٥٦١	١٠٨٠٤٢٠	٩٨٢٢٧٨	٨٩٢٩٨٠	٨١١٨٠٠	اجمالي الربح
٢٠٧١٠	٢٠٧١٠	٢٠٧١٠	٨٩٧٠	٣٧٥٠	الاستهلاك
٣٦٠٠٠	٣٦٠٠٠	٣٦٠٠٠	٣٦٠٠٠	٣٦٠٠٠	عمالة
٤٢٢١٤٢	٣٢٥٤٩٤	٢٥٠٣٨٠	١٩٢٦٠٠	٧٣٨٠٠	تكلفة البيع اعلان
٨٠٣٨٥٢	٧٠٦٢٠٤	٦٣١٠٩٠	٥٦١٥٧٠	٤٣٧٥٠	الإجمالي
٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	تكلفة رأس المال
٣٧٧٧٧.٩	٣٦٧٢١٦	٣٤٤١٨٨	٣٢٤٤١٠	٣٦٧٢٥٠	صافي الدخل
٩٤٤٢٧	٩١٨٠٤	٨٦٤٠٧	٨١١٠٣	٩١٨١٣	ضريبة الدخل
٢٨٣٢٨٢	٢٧٥٤١٢	٢٥٨١٤١	٢٤٣٣٠٨	٢٧٥٤٣٨	صافي الربح بعد خصم ضريبة

Source: Heung,su,Kim,(2015)"A study on the valuation of trademarks",Ibid.loc.cit

الجدول (٥) قائمة التدفقات النقدية

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	البيان
٢٨٣٢٨٢	٢٧٥٤١٢	٢٥٨١٤١	٢٤٣٣٠٨	٢٧٥٤٣٨	صافي الربح بعد الضريبة
٢٠٧١٠	٢٠٧١٠	٢٠٧١٠	٨٩٧٠	٣٧٥٠	الاستهلاك (+)
٣٠٣٩٩٢	٢٩٦١٢٢	٢٧٨٨٥١	٢٥٢٢٧٨	٢٧٩١٨٨	اجمالي التدفقات النقدية
-	-	-	١١٧٤٠٠	٥٢٢٠٠	تدفقات نقدية خارجية
٣٠٣٩٩٢	٢٩٦١٢٢	٢٧٨٨٥١	١٣٤٨٧٨	٢٢٦٩٨٨	صافي التدفقات النقدية

Source:Heung,su,Kim,(2015)"A study on the valuation of trademarks",op.cit.pp5

التدفقات النقدية مقدرة على أساس افتراضات الإيرادات المتوقعة ويتم تطبيق معدل خصم ثابت ٢٥% مع الإشارة أن ممكن يحدث تغيرات في معدلات الخصم ويتم تطبيق معدلات تتراوح بين -٣٥% - ٣٠% - ٢٥% - ٢٠% - ١٥% والعائد المتوقع خالي من الخطأ بنسبة ٥٦%.

جدول (٦) مؤشرات قيمة العلامة التجارية (معدل خصم، والمساهمات) (بالآلاف وون)

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	الاجمالي
صافي تدفقات النقدية	٢٢٦٩٨٨	١٣٤٨٧٨	٢٧٨٨٥١	٢٩٦١٢٢	٣٠٣٩٩٢	١٢٤٠٨٣١
خصم ثابت	.25	.25	.25	.25	.25	.25
تقديرات الخصم	.15	.20	.25	.25	.25	.25
المساهمات عامة	.25	.25	.25	.25	.25	.25
تعديل المساهمات	.27	.27	.27	.27	.27	.27
قيمة العلامة (خصم ثابت مساهمات)	45398	26976	55770	59224	60798	248166
خصم ثابت تقليب مساهمات	49029	29134	60232	63962	65662	268019
خصم متقلب ومساهمات	42035	24977	55770	61692	66085	250560
قيمة العلامة (تقديرات الخصم مساهمات ثابتة)	45398	26976	60232	66627	71372	270605

Source:Heung,su,Kim,(2015)"A study on the valuation of trademarks",Ibid.loc.cit

جدول (٧) تقييم العلامة التجارية الأرقام (بالآلاف وون)

الطريقة	تقييم العلامة التجارية
طريقة الدخل	٢٤٨١٦٦٠٠... (معدل خصم ثابت وتطبيق مساهمات عامة) ٢٧٠٦٠٥... (تغير معدل الخصم وضبط مساهمات)

Source:Heung,su,Kim,(2015)"A study on the valuation of trademarks",op.cit.pp6

قيمة العلامة التجارية تقدر بمبلغ ٢٤٨١٦٦٠٠ عند تطبيق معدل خصم ثابت ومساهمات فنية مضبوطة ومن الملاحظ في هذه الحالة بدأت قيمة العلامة في السنة الأولى لتقدير بمبلغ ٤٥٣٩٨٠٠ وزادت لتصل قيمتها في السنة الأخيرة لتصل إلى ٢٤٨١٦٦٠٠ وون، قدرت قيمة العلامة بمبلغ ٢٧٠٦٠٥٠٠ عند تطبيق معدل خصم متغير على مدى السنوات الخمس ومساهمات فنية مضبوطة ، لوحظ أيضاً في هذه الحالة لتبأ قيمة العلامة في السنة الأولى بمبلغ ٤٥٣٩٨٠٠ وزادت في خلال السنوات لتصل قيمتها في السنة الأخيرة بمبلغ ٢٧٠٦٠٥٠٠ وون.

إذا في حالة التغيرات التي قد تطرأ على معدلات الخصم خلال عدة سنوات من الممكن أن تزيد من قيمة العلامة التجارية كما اتضح في هذه الدراسة عكس تطبيق معدل خصم ثابت ولكن في الحالتين أدى إلى زيادة قيمة العلامة على مر السنوات مما يدل على أن الشركة حققت جميع توقعاتها للتدفقات النقدية المستقبلية في ذلك الوقت ووصلت إلى نسبة الأرباح المستهدفة تحقيقها وبالتالي أصبح لها القدرة على تحقيق الميزة التنافسية لها في السوق والوصول إلى الهدف المنشود من زيادة قيمة العلامة التجارية المالكة لها على غيرها من العلامات المنافسة.

المشخص والنتائج:

أولاً: المشخص

استهدف البحث عرض عدة نقاط في البداية بأنواع الأصول ومن بينها الأصول الغير ملموسة (أصول الملكية الفكرية) ثم مفهوم الملكية الفكرية وأهمية أصول الملكية الفكرية للبيئة الاقتصادية ومن ثم خصائص أصول الملكية الفكرية للوصول إلى الهدف من البحث وهو التقييم الاقتصادي للعلامات التجارية كأحد أصول الملكية الفكرية عرض البحث مفاهيم للتقييم الاقتصادي ومبررات التقييم لأصول الملكية الفكرية وتم عرض مستويات التقييم حيث أنها تمثل كالهرم مكون من أربعة مستويات ومن خلال ذلك تم التحدث بالتفصيل عن مناهج التقييم (منهج السوق، منهج التكلفة، منهج الدخل) وبعض الطرق الأخرى استنادا على منهج الدخل.

(طريقة خصم الأصول - طريقة الإتاوات - طريقة تقسيم الأرباح)
وتناول البحث مميزات وعيوب كل منهج وكيفية التغلب على العيوب من وجهه نظر الباحث.

كما عرض البحث مداخل التقييم الاقتصادي و هما المداخل التي ترتكز على الأساليب المالية والمداخل التي ترتكز على الأساليب القانونية وفي النهاية عرض خطوات تحديد القيمة الاقتصادية للعلامة التجارية وتم استخدام احدى مناهج التقييم وهو منهج الدخل وبالاخص طريقة الإتاوات المستندة على طريقة الدخل وتم تطبيقها على احدى الشركات التي تسعى

لتقييم العلامة التجارية المالكة لها على مدى خمس سنوات قدرت القيمة على أساس قيم افتراضية.

ثانياً: النتائج

انسب المناهج للتقييم الاقتصادي للعلامات التجارية هو منهج الدخل لأنه يعتبر منهج دولي ويستخدم في التقييم طبقاً للمعايير الدولية بالرغم من ما يشوبه من عيوب التنبؤ بتدفقات الدخل المستقبلية الناتجة عن استخدام العلامات التجارية ولكن هذا العيب يمكن التغلب عليه من خلال دراسة طرق كيفية حساب التدفقات النقدية المستقبلية دراسة جيدة وتطبيق الطريقة المناسبة التي تقلل من الأخطار ممكناً التعرض لها في المستقبل، كما أن منهج الدخل ينقسم إلى طرق فرعية استناداً إلى هذا النهج للتقييم مما يتبع للمقيم اختيار الطريقة المناسبة تبعاً لظروف التقييم وال فترة الزمنية التي تتم فيها التقييم.

الغرض من تقييم العلامة التجارية، والتنبؤ بالمستقبل يعتبر المعيار التقليدي والأهم للتقييم بالرغم ما يتضمنه من خطر التنبؤ، منهج الدخل أحياناً يدخل ضمن التقييم باستخدام منهج السوق حيث يتم احتساب قيمة العلامة من خلال ضرب معدل الإتاوة في الإيرادات المتوقعة وهذا ينسب إلى منهج الدخل لذلك يعتبر هو المنهج الأساسي للتقييم، أما بالنسبة لمنهج التكلفة فهو من وجهه نظري لا يصلح لتقييم العلامة التجارية حيث أن مفهوم القيمة يختلف عن مفهوم التكلفة ومن الصعب أن قيمة العلامة تساوي تكلفة إنشاؤها إلا في حالة واحدة وهي عدم استخدام مالك العلامة التجارية لها.

المراجع:**أولاً: المراجع العربية**

- ١ - الحيارى إيمان "أنواع الأصول". (٢٠١٨). استرجعت من <https://mawdoo3.com>
- ٢ - جوده، عبدالرؤف، زغلول (٢٠٠٢)."إطار مقترن لقياس الأصول الفكرية التقرير عنها في البيئة الاقتصادية"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع، ٢، من <http://search.mondumah.com/record/331920>
- ٣ - حنفي عادل حسين (٢٠٠٦)."تقييم أصول الملكية الفكرية ومعايير التقىيم الأهمية والاحتياج" ،Mag ٧، ع ٤، القاهرة، مكتبات مصر، ص ١٩-٥

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Alrai ,ibtisam, Khaleel(2010) "Valuation of ip and licensing as economic assets to create value" Available, At:<http://search.mondumah.com/record/555899>
2. Heung.su,Kim,(2015)"A study on the valuation of trademarks", Indian journal of science and technology,vol19,august ,Available at: <http://www.indjst.org/index.php/indjst/article/viewFile/77118/59930>
3. Ishii Yasuyuki (2017)."Valuation of Intellectual Property" ,Available At:<https://www.ipecono-ri.com/english/>
4. John E. Elmore,(2015)."The Valuation Of Trademark-Related Intangible Property": ,Available At www.willamette.com/insights_journal/15/winter_2015
5. World intellectual Property Organization . Available At : <https://www.wipo.int/about-ip/ar/>
6. World Intellectual Property Organization . Available At: www.wipo.int/edocs/pupdocs/ar/wipo-pub-985-3-bdf
7. World Intellectual property Organization .Available Athttps://www.wipo.int/sme/en/documents/ip_valuation_fulltext.html